أوراق من ذاكرة الأمين

ثلاث مراحل من سيرة النضال السياسي

بقلم
الشيخ علي سلمان




بسم الله الرحمن الرحيم
البشاي

اسم الكتاب: أوراق من ذاكرة الأمين

(مذكرات سياسية لثلاث مراحل من سيرة الشيخ علي سلمان النضالية)

الطبعة الأولى - ديسمبر ٢٠٢٥
صادر عن: جمعية الوفاق الوطني الإسلامية

التعريف بالكاتب:

الشـــيخ علي ســـلمان، من مواليد العام ١٩٦٥ في البحرين، هو الأمين العـــام لجمعية الوفاق الوطني الإسلامية التي تأسست في العام ٢٠٠١. قاد في العام ١٩٩٤ انتفاضة الكرامة قبل أن تنفيه الســـلطات إلى دبي، ومن هناك قرّر الانتقال إلى لندن. عاد إلى البحرين عام ٢٠٠١ بعد إطلاق الملك وعوداً إصلاحية، غير أنه لم يلتزم بذلك. شـــارك الشيخ علي سلمان مع جمعية الوفاق في الانتخابات النيابية في العام ٢٠٠٦، بعد أن كانت الجمعية قـــد قاطعتها في العام ٢٠٠٢، وأصبح عضواً في البرلمان لمدة أربع سنوات قبل أن يستقيل مع كتلة الوفـــاق في العـــام ٢٠١١ احتجاجاً على القمع الوحشي للاحتجاجات الســـلمية الوطنية والاعتصام السلمي في دوار اللؤلؤة. اعتُقل في ٢٨ ديسمبر ٢٠١٤، وقضى الحكم الأخير الصـــادر بحقّه من قبل محكمة الاستئناف بالسجن المؤبد بتهمة التخابر مع قطر.

فهرس

كيف تأسست نواة العمل السياسي في التسعينيات؟ ٠٥

هكذا صرتُ إماماً للمصلّين خلفاً لآية الله قاسم ١٠

كيف انطلقت العريضة النخبوية عام ١٩٩٢؟
وما هو موقف الحكم منها؟ ٢٢

أحداث ما قبل انتفاضة الكرامة وشرارة انطلاقتها ٢٧

البذرة الأولى لتأسيس الوفاق وأجواء العام ٢٠٠١ ٤٣

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه الأوراق، التي هي مذكرات سياسية بقلم سماحة الشيخ علي سلمان، تمثّل شـــاهداً على مرحلة مهمّة من سيرة النضال السياسي في البحرين، تضاف إلى ما قدّمه سماحته من قراءة سياسية شاملة في كتاب "مرافعة وطن"، والذي سبق لجمعية الوفاق أن نشرته في عام ٢٠١٥.

وتكمن أهمية هذه المذكّرات كونها مكتوبة بقلم شخصية محورية لعبت دوراً في مســـار الأحداث منذ الخطوات الأولى لتشـــكّل مسيرة الحراك الدستوري بداية التسعينيات، والذي جاء امتداداً لمرحلة سابقة ابتدأت في السبعينيات.

وتُلقي هذه الأوراق، الضوء على بعض تفاصيل تلك المراحل المضيئة من تاريخ شعبنا، وكواليس الأحداث التي عايشها سماحة الشيخ علي سلمان بنفسه، وبشكلٍ يقدّم صورة وافية للقارئ عن تلك المراحل.

وإلى جانب كون هذه المذكّرات وثيقة سياســـية على تلك المراحل، فهي تمثّل ذاكرة حيّة وزاخرة للتعرّف على شـــخصيةٍ إسلامية وقامة وطنية مخلصة، ليـــس للأجيال تجاهلها، خصوصـــاً وأنّ بصماتها في تاريخ البحريـــن المعاصر لا تزال ماثلة، وتدفـــع بالأجيال الصاعدة للنهوض بمعرفة هذا الطراز من الشخصيات القيادية المهمّة، وما لعبته من أدوار مؤثرة وجوهرية، على أمل أن تتحوّل إلى مادّة للمدارســـة السياســـية والثقافية، وتضيف لواقع قراءة هذا التاريخ فائدتها المرجوّة.

جمعية الوفاق الوطني الإسلامية

ديسمبر ٢٠٢٥

كيف تأسست نواة العمل السياسي في التسعينيات؟

كيف تأسست نواة العمل السياسي في التسعينيات؟

عاشـــت البحرين منذ قدوم آل خليفة وحكمهم للبلاد في وضع أمني دائم يشتد حيناً ويرتخي حينا آخر لكنّه لا يزول أبداً، وكمؤشر على ذلك يمكن قـــراءة الانتفاضات والهبّات الشـــعبية المطلبية التي جرت في السنوات ١٩١٩- ١٩٢٣- ١٩٣٨ – ١٩٥٤ – ١٩٦٥ -١٩٧٢ -١٩٨٠- ١٩٩٤ – مـــؤشر على هـــذا الوضع الأمني المتشـــدّد في غالب تاريخ البحرين، والذي ســـجّلت ووثقت جزء كبير منه الوثائق البريطانية بصفتها الامبراطورية التي تقـــع البحرين تحت حمايتها وتخضع إلى اســـتعمارها، كما ونقلت بعضها أدبيات المعارضة البحرينية طوال القرن المنصرم.

في ســـنة ١٩٧٥ دخلت البحرين حقبة أمنية جديـــدة بدأت بصدور "قانون أمن الدولة" الذي يطلق يدي أجهزة الاســـتخبارات لاعتقال ومطاردة المعارضين دون الحاجة إلى محاكمات لمدة طويلة.

هذا القانون كان القشّـــة التي قصمت ظهر بـــعير المجلس الوطني ودســـتور ٧٣، فعندما تمّ رفضه في المجلـــس الوطني من قبل غالبية الأعضاء، تمّ حل المجلس الوطني (البرلمان) وتعليق العمل بالدستور في ٢٦ أغسطس ١٩٧٥م.

حينها، شرعت أجهزت الاستخبارات في اعتقال المعارضين والسياسيين من أعضاء التيار اليساري والتيار العربي بصفتهم الحركات المعارضة في ذلك الوقت.

ومع تنامي التيار الديني في الثمانينات، امتلأت الســـجون بالمئات من المعتقلين جراء تطبيق قانون أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة المُنشـــأة على ضوء القانون، واستمر هذا الوضع حتى حدث متغيران أساسيان

في المنطقة:

- الأول عندما توقفت الحرب العراقية الإيرانية سنة ١٩٨٨.
- والثاني غزو العـــراق للكويت في ٢ أغســـطس ١٩٩٠، وتحرير الكويت لاحقا في ٢٥ فبراير ١٩٩٢.

وقد لينّ هاذان المتغيران، القبضة الأمنية في المنطقة كلها، ومن ضمنها البحرين، ممّا دفع شـــعوب المنطقة إلى التطلع مجـــدّداً إلى نوع من المشاركة الشعبية في إدارات بلدانها، فبعد عودة مجلس الأمة الكويتي بعد التحرير، وفوز المعارضة بغالبية المقاعد، تقدم نخبة سياســـية في المملكة العربية الســـعودية بعريضة النصيحة، وتقدّمت شخصيات قطرية على رأســـها الدكتور على الكواري بمطالب ديمقراطية في قطر، وشهدت بعض الدول خطوات شكلية للمشاركة. وفي ظل هذا الوضع الإقليمي بدأ النشـــاط السياسي في البحرين في مطلع سنة ١٩٩٢ وهكذا كانت البداية.

بعد استقرار سماحة الشيخ عيسى قاسم على السفر لقم المقدسة، وقبل أيام من سفره، دُعيت إلى حضور اجتماع في منزل الأستاذ عبد الوهاب حـــسين في قرية النويـــدرات الواقع على بعد حـــوالي ١٠ كم جنوب العاصمة المنامة، كان ذلك مساءً، وكان الحضور هم:

- سماحة الشيخ عيسى أحمد قاسم
- سماحة الشيخ عبد الأمير الجمري
- الأستاذ عبد الحسين المتغوي
- الأستاذ عبد الوهاب حسين
- علي سلمان

كان الموضوع المطـــروح هو (ما هو موقفنا من نية الحكم بإنشـــاء مجلس شورى معين بصلاحيات استشارية)، وقد قُرأت هذه الخطوة

على أنها عمل استباقي من قبل الحكم لقطع الطريق أمام المطالبة بعودة المجلس الوطني المنتخب، وقد تداول الحاضرون المعلومات المتوفرة في شكل إشاعات وأخبار غير مؤكدة حتى ذلك الوقت، ثم تداولوا ما هو العمل المطلوب، وقد تمخّض الاجتماع عن توجه أولي إلى الحاجة إلى عمل سياسي استباقي، وربما ظهرت فكرة العريضة بصورة أولية في هذا الاجتماع، وإنْ لم تتخذ أيّ قرارات واضحة بشأنها أو بشأن ما هو المطلوب عمله، فقد كان هذا هو الاجتماع الأوّل لي، وحسب علمي، هو الاجتماع الأول للتيار الديني الشيعي منذ سنوات، والذي يتم فيه تداول الشأن السياسي لتلك الفترة.

قبل سفر سماحة الشيخ عيسى بيوم أو يومين، طلبت الجلوس معه وسألته:

- بمَ توصيني؟

- وممّا أتذكر من وصيته:

* الاتّكال على الله وإخلاص العمل له وطلب التسديد منه.

* في الشأن العام لا تقطع أمر من دون الرجوع إلى الشيخ الجمري، فهو رجل له مكانته وقد امتحنته التجارب، كما يمكنك الاستعانة والاستشارة من الحاج عبد الحسين المتغوي فقد انضجته الاعتقالات والسجن.

بعد سفر الشيخ عيسى تداعينا إلى عمل عقد اجتماعات للتشاور في ماذا نعمل في موضوع عزم الحكم إنشاء مجلس للشورى معين وبصلاحيات استشارية، وكان الحضور هم:

الشيخ عبد الأمير الجمري، الأستاذ عبد الوهاب حسين، الشيخ حسن سلطان، ثم سرعان ما انضمّ الأستاذ حسن مشيمع، والسيد إبراهيم السيد عدنان.

وفي جلسات أخرى على ارتباط بهذه الجلسة، كنّا نجتمع بحضور

الشـــيخ حمزة الديري، والسيد حيدر الستري، والشيخ حسين الديهي، وأحياناً الشيخ عادل الشعلة.

ولأنّ منزل الشيخ الجمري خاضع للرقابة، فقد اعتدنا على الجلوس في منزل الأســـتاذ عبد الوهاب ومنزل الأستاذ حسن القديم المقابل لمنزله الحالي، ومنزل مستأجر للسيد إبراهيم السيد عدنان، وجلسة أو اثنتين في منزل والدتي، ثم اســـتقر الجلوس أكثر في منزل الأستاذ حسن في نهاية الأمر، وقد جلسنا آخر جلسة قبل اعتقالي في ٥ ديسمبر ١٩٩٤ في منزله الجديد قبل أن يسكنه وقبل أن يؤثث.

كان موضـــوع التداول الأول هو ماذا ينبغي أن نعمل في شـــأن عزم الحكم إنشاء مجلس الشورى، وقد أخذت فكرة العريضة تتبلور أكثر وأكثر، وكان هدفها أن تُرفع للأمير للمطالبة بعودة المجلس الوطني، وحسب ظنّي فإن ما كان يتبلور عندنا بشـــكل منفصل، يتبلور عند الطرف الديني السني بشكل منفصل، وعند الطرف اليساري والعربي بشكل منفصل.

وقد شـــعرت الأطراف جميعها بالحاجة إلى اللقـــاء، ولكنّي لا أتذكر بالتحديد مـــن كان صاحب المبادرة في الدعوة للاجتماع الأول مع هذه الأطراف.

هكذا صرتُ إماماً للمصلّين خلفاً
لآية اللّٰه قاسم - ١٩٩٢

هكذا صرتُ إماماً للمصلّين خلفاً لآية الله قاسم سنة ١٩٩٢

شكّل خبر نيّة سماحة الشيخ عيسى أحمد قاسم للسفر إلى قم المقدسة حدثاً يتوجب على المؤمنين التدارس بشأنه، فقد تحمّل سماحته صدارة المسؤولية الدينية منذ بداية السبعينيات عندما عاد من النجف الأشرف برفقة عدد من العلماء، في مقدمتهم الشيخ عبد الأمير الجمري والسيد أحمد الغريفي والسيد عبد الله الغريفي. وقد دفع دخول الشيخ عيسى المجلس التأسيسي سنة ١٩٧٣، ثمّ دخوله انتخابات المجلس الوطني وفوزه بأكبر عدد من الأصوات، وقيادته للكتلة النيابية، إلى بروزه الواضح كرجل دين يتصدّى للشأن العام، بما فيه الجانب السياسي، وهي سمة تعدّ إضافة غير تقليدية لدور عالم الدين في المجتمع.

ومن جانب آخر تصدّى الشيخ عيسى مع عدد من العلماء والشخصيات الدينية إلى تأسيس جمعية التوعية الإسلامية في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، وتولّى رئاستها في دوراتها الأولى.

وكانت جمعية التوعية هي الجمعية الدينية الأبرز عند الطائفة الشيعية وتكاد تكون الوحيدة، والتي قامت بأدوار ريادية في نشر الفكر الديني بروح جديدة.
وأنشأت جمعية التوعية في مبانيها مكتبة عامة ومدرسة نظامية للبنات، وأقامت مواسم ثقافية كبرى على مستوى البحرين كان يُدعى لحضورها شخصيات علمية كبيرة من أمثال آية الله السيد محمد حسين فضل الله، وآية الله الشيخ محمد مهدي شمس الدين "رحمهما الله"، وآية الله محمد مهدي الآصفي.

وبعد أن أغلقت جمعية التوعية الإسلامية في ديسمبر ١٩٨٣ واعتقل رئيسها في ذلك الوقت الشيخ إبراهيم الجفيري وعدد من أعضاء الإدارة والأعضاء الآخرين، ووُجِّهت لهم تهمة إقامة تنظيم "حزب الدعوة"

بصفة غير قانونية ومحاكمتهم على هذا الأســـاس، وصدرت في حقهم أحكام تصل إلى ســـبع ســـنوات مع إغلاق الجمعية. ألقيت المسؤولية الدينية على الشيخ عيسى أحمد قاسم والشيخ عبد الأمير الجمري أكثر من ذي قبل، خصوصاً مع سفر السيد عبد الله الغريفي إلى دبي لتولّي رئاسة الأوقاف والإرشـــاد الديني مكان آية الله السيد مهدي الحكيم "رحمة الله"، واستشهاد السيد أحمد الغريفي في حادث سيارة غامض سنة ١٩٨٦، مما ضاعف المســـؤولية الدينية ورَكَّزها في الشيخ عيسى أحمد قاسم والشيخ عبد الأمير الجمري "رحمة الله".

كان عقد الثمانينات امتداداً لعقـــود القمع المتواصلة، وقد تصاعدت القبضة الأمنية خلال هذا العقد، ففي ســـنة ١٩٨١ تمّ اعتقال ٧٣ من المواطنين بتهمة الانتماء للجبهة الإسلامية لتحرير البحرين، ومحاولة القيام بانقلاب عسكري رغم أنّهم لا يعملون في الجيش، وقد تعرّضوا إلى تعذيب شـــديد، وصدرت بحقهم أحكام مشـــددة بالحبس بين ٧ سنوات والسجن المؤبد، وهو الذي طال عدد منهم في مقدمتهم سماحة السيد جعفر العلوي.

ثـــم في ١٩٨٤ تمّ اعتقال قرابة ٢٠ شـــخص من جمعيـــة التوعية، وتعـــرّض بعضهم إلى التعذيـــب ليحكم عليهم بالتهـــم والمُدد التي ذكرناها.

وفي ســـنة ١٩٨٧ تمّ اعتقال عدد من الشـــباب وتعذيبهم ثم اتهامهم بتنظيم غير مشروع "حزب اللـــه البحرين"، وصدرت أحكاماً بحقّهم تصل لعشر ســـنوات على المتهمين، وكان من ضمنهم المهندس محمد جميل الجمري والمهندس عبد الجليل خليل والسيد جميل السيد كاظم.

وبين هذه الحملات الأساسية، استمرّت الاعتقالات بدون توقّف طوال عقد الثمانينيات، وسقط عدد من الشهداء جرّاء التعذيب، منهم جميل

العلي، والسيد هاشـــم العلوي، ومحمد مدن، والسيد رضي الموسوي، وتسببت في تهجير المئات من المواطنين خارج البلاد.

وأمام هذا الواقع المحكوم بالإجراءات البوليســـية، كان منبر الشيخ عيسى أحمد قاسم والشيخ عبد الأمير الجمري، وخطابهم في المناسبات الدينية المختلفة؛ يشـــكّل أهمّ معالم التحرك الشعبي المعارض، وقد اعتاد سماحة الشيخ عيسى أن يصلي في ليالي الأسبوع في مسجد الخواجة في العاصمـــة المنامة ويلقي كلمة ليلة الجمعة بعد الصلاة، ويصلي يوم الجمعة في جمع الإمام الصادق في الـــدراز ويلقي كلمة يوم الجمعة، حيث التجمع الأكبر لعدد المصلين في البحرين، وتُعدّ الكلمة مؤشراً على طبيعة الأجواء السياســـية في البلاد، كما يؤمّ المصلّين في مسجد مدينة عيسى ويلقي كلمة ليلة السبت.

وكانت الاحتفالات الدينية التي تجري بمعدل عشرين احتفالاً ســـنوياً تعتمد على مشاركة الشيخين قاســـم والجمري بدرجة كبيرة لتحقيق حضور جماهيري فيها.

كان من الطبيعي في ظلّ هذه الصورة أن تُشـــكِّل فكرة ســـفر الشيخ عيسى قاســـم مســـألة مقلقة، فيشـــعر المجتمع الذي اعتاد على هذه الشخصية ودورها الأبوي والإرشـــادي، وشَكَّل لها صوتها المقموع وتطلعاتها في الحرية، بحجم الفراغ الذي يمكن أن يتركه سفر سماحة الشيخ.

وعلى ضوء ذلك، عَقَدَ عدد من الأخوة الأساتذة المهتمين والمسئولين عن ترتيب الصلاة في مسجد الخواجة، ومنهم الأستاذ عبد المحسن التتان، والأســـتاذ عبد الكريم الحلواجي، وعدد من الأخـــوة العلماء، عدّة اجتماعات لاختيار إمام الصلاة في المســـجد خلفاً للشيخ عيسى قاسم، وقد جاء الاختيار على شخصي لتحمل مسؤولية إمامة الجماعة.

كان هذا الأمر أبعـــد ما يكون عن تفكيري في تلك المرحلة، لكوني عاقد للنيّة على العودة إلى الدراســـة في قم المقدسة، ولكوني لم أجرّب إمامة الجماعة حتى في قريتي مسبقاً، فاعتذرتُ عن هذا الطلب، وطرحتُ عدّة أســـماء من العلماء الأجلّاء الذين ســـبقوني علماً وعملاً، لكن الأُخوة استمرّوا في الإلحاح تحت مبررات منها:

١. أنّ العلماء الذين ذكرتهم، وفي مقدمتهم الشيخ عبد الأمير الجمري، والســـيد سعيد الوداعي، وآخرين، مشـــغولون بواجباتهم الدينية في أماكن أخرى قد اعتادوا عليها، واعتاد الناس عليهم فيها، فمن الصعب عليهم أن يتركوا أماكنهم.

٢. أنّ مسجد الخواجة قد شَـــكَّل مُنطلقاً لعمل الشباب والتحرّك ذي الطابع الاجتماعي والســـياسي، ابتداءً بإمامة الشـــيخ السيد أحمد الغريفي، واستمراراً بإمامة وخطاب الشيخ عيسى قاسم، وهذا يتطلَّب الاســـتمرار في اتّجاهٍ مشـــابه، وعليه فإنّنا نتوسَّم في شخصكم القيام بذلك.

وبعد هذا الإصرار من الأُخوة الأســـاتذة والعلماء، رضختُ لفكرة أنْ أتولّى إمامة الجماعة في مسجد الخواجة، ولم يكن لسماحة الشيخ عيسى قاسم دخلاً في هذا الاختيار، فلم يَكُن من طبعه التصدّي لتحسين إمام جماعة خلفاً له، خصوصاً في المناطـــق التي يصلّي فيها خارج الدراز، تاركاً هذا الأمر إلى أهل المنطقة أنفسهم كما هي العادة الجارية.

أمّا اختيار إمام جامع الإمام الصادق (عليه السلام) بالدراز، فقد وقع الاختيار بالتشاور بين الشيخ عيسى والمصلّين، خصوصاً رجال الدراز، على أن يؤم الصلاة يوم الجمعة، ســـماحة الشيخ حمزة الديري، وهو أحد العلماء الذين رجعوا من قم في الأشـــهر الأخيرة، وكانت تربطه بالشيخ عيسى وبجمعية التوعية علاقة قديمة.

لكنّ مسألة فقهية تتعلّق بمسافة قصر الصلاة على رأي العلامة الشيخ حسين العصفور "قدّس سرّه" قد أربكت هذا الاختيار في الأيام الأخيرة السابقة لسفر الشيخ، إذ يرى العلامة الشيخ حسين العصفور أن مسافة السفر تتحقق ب ٢٠,٥ كم بدلاً من ٢٣ كم كما هو المشهور، وبناءً على ذلك، فإن الشيخ حمزة الديري، وهو من سكنة الدير في المحرق، سيستلزمه القصر على رأي مقلدي العلامة، ومن هؤلاء المقلدين من يحضر بشكل دائم للصلاة هناك، وعلى ضوء ذلك تم العدول عن تكليف الشيخ الديري.

خلال ذلك، كنّا في زيارة لتوديع الشيخ عيسى للسفر، وبناءً على هذا الوضع، وبعد أن عرف أنّ أمر الصلاة في مسجد الخواجة قد استقرَّ عليّ، قال: "عجل صلاة الجامع عليك".

وهكذا خَطَت الأقدار بغير ما كنتُ أخطِّط له من العودة إلى قم في أسرع وقت ممكن، وكنتُ حينها أنتظر فقط صدور الجواز، والذي لو صدر قبل هذه التطورات، لكنتُ قد سافرتُ لقم المقدسة.

لقد كانت ولا زالت مسألة تولّي إمامة الصلاة والخطابة مكان آية الله قاسم تشكل مشكلة كبيرة لكلّ من تقع عليه هذه المسؤولية، فسماحة آية الله قاسم شخصية جامعة قلَّ نظيرها، فهو فقيه، وهي الرتبة العلمية الأعلى عند الشيعة -غير المرجع الذي يكون حسب المشهور عند الشيعة أعلم الفقهاء الأحياء-، وهو مفكر إسلاميّ كما يقول في حقّه الشيخ سليمان المدني "رحمه الله" أنّ الشيخ عيسى فقيه في الفكر الإسلامي، أي صاحب فكر إسلامي يبدعه هو ولا ينقل عن غيره من العلماء والمفكرين، وهو مُدرِّس ماهر للعلوم الحوزوية المتقدمة، ولديه ثلّة من التلاميذ، كما أنّه مُتبحِّر ومتقن للغة العربية وتفسير القرآن الكريم بصورة لافتة، يُضاف إلى ذلك يمتلك شخصيةً قوية عُرفت بالتقوى والالتزام الشديد بتعاليم الدين والاحتياط في العمل.

وأمام هذه الشـــخصية وتكامل صفاتها، فإنّ كل من يخضع للمقارنة مع سماحته فيبان خسرانه وتفوّق سماحته عليه، فكيف والمقارنة مع علي سلمان، وهو صغير السن (٢٧ سنة حينها)، وغير معروف بالبيّنة لكلّ الوســـط العلمائي والديني في البحرين، وتقتصر معرفته على عدد قليل من طلبة العلوم الدينيـــة الذين نزلوا مؤخراً من قم، والذين هم بدورهم غير معروفين في البحرين.

تناقل الناس خبر سفر الشـــيخ عيسى قاسم وتولّي علي سلمان الصلاة مكانه في مســـجد الخواجة وجامع الإمام الصـــادق (عليه السلام) مصحوباً بسؤال: ومن هو علي سلمان؟

وقد كنتُ أدرك عندما اعتذرت بشـــدّة عن إمامة الصلاة في مســـجد الخواجة هذا الأمر، وأدرك أنّي لم أتوفّر على الاستعداد الكافي لمثل هذه المهمة، فلم يســـبق أن توليت إمامة الجماعـــة، ولم أمارس الخطابة الدينية إلا في مناسبات قليلة جداً، ولذى أتذكر أن خطواتي منذ دخولي مســـجد الخواجة إلى وصولي إلى المحراب في أوّل ليلة لإمامتي المصلين كانت طريقـــاً طويلاً بلا نهاية، وبالرغم من معرفتي بالمســـجد منذ ســـنوات، إذ صليتُ فيه خلف الشيخ عيسى منذ سنة ٨٥ تقريباً، إلا أنّ المكان بدى غريباً عليّ، وتمنيـــتُ لو أنّي أصَّريت على الاعتذار بدل هذا الوضع الذي أنا فيه والمســـجد ممتلئ بالمصلين. لكنّي من جانب آخر كنتُ أقول لنفسي تشـــجيعاً بأنّ هذا واجب وتكليف ألقي عليك، وعليك أن تبذل ما في وسعك لرضا ربك، وهذا النوع من الخطاب النفسي كان زادي الذي يحمل رجلي لإكمال السير إلى محراب المسجد، وهو المعين لي بعد الله على أداء الصلاة وإلقاء الخطابة بعدها.

وكان الوضع أشـــدّ صعوبة في جامع الإمـــام الصادق (عليه السلام) بالدراز، حيث تكون هناك كلمة رئيســـية وعميقة ومطوّلة كلّ أسبوع للشيخ عيسى قاســـم -أحد أبرز وأنجح الخطباء المعاصرين-، فكانت

الخطبة الأولى لي للأشـــهر الأولى للصلاة تُشـــكِّل معاناة طويلة من الإعداد للخطبة ومعانـــاة إلقائها، ومعاناة في أداء الصلاة التي تتطلّب أيضاً قراءة ســـورة الجمعة والمنافقين في ظهر يوم الجمعة، استحباباً على رأي المشـــهور من الفقهاء ووجوباً بتفسيرات لأقوال بعض قدماء الفقهاء، ومنهم الشـــيخ حسين العلامة (قدّس سره) الذي يتواجد في الصلاة عدد من مقلديه.

وأمام هذا العبء الذي شـــعرتُ به والأخطاء التـــي كنتُ أقع فيها، التمســـتُ الاعتذار مجدّداً من إخواني طلبة العلوم الدينية والأساتذة الذيـــن زكّوني لهذه المهمة، لكنهم أصّروا عليّ أن أســـتمرّ في مهمتي، قائلين أنّ معظم المصلين استحسنوا خطابك وصلاتك وأنّك تتحسّن كلّ أسبوع عن الذي قبله، ولذا يتعيّن عليك الاستمرار.

حاولـــتُ أن أجهد نفسي في التحضير للخطاب يوم الجمعة متخذاً منهج آية الله قاسم في الابتداء بآيات من القرآن الكريم وشرحها، ثمّ الحديث عن الشـــأن العام في البلاد في أهم المواضيع التي مرت بالســـاحة في الأسبوع الماضي.

وكان تفسير الميزان للســـيد الطباطبائي المرجع الأول في تفسير الآيات الكريمة، ثم إضافة أقـــوال من عدة مفسرين مثـــل الفخر الرازي، والقرطبي، والسيد فضل الله في تفسيره من وحي القرآن، وسيد قطب في تفسيره الظلال، وبعد ثلاثة أشـــهر تقريباً بدت الأمور تكون أكثر يُسراً من البداية، وبدأ القلق يقـــلّ تدريجياً في أداء الصلاة والخطابة، وقد تزامن ذلك مع تنظيم جلســـة أســـبوعية لعدد من طلبة العلوم الدينية، منهم الشـــيخ حمزة الديري، والسيد حيدر الستري، والشيخ حسن ســـلطان، لتدارس المواضيع التي تحتاج أن نتناولها في خطاب يوم الجمعة، مما سَـــهَّل اختيار المواضيع السياسية والاجتماعية التي أتناولها في الخطاب.

الخطبة الأولى لي للأشـــهر الأولى للصلاة تُشـــكِّل معاناة طويلة من الإعداد للخطبة ومعانـــاة إلقائها، ومعاناة في أداء الصلاة التي تتطلّب أيضاً قراءة ســـورة الجمعة والمنافقين في ظهر يوم الجمعة، استحباباً على رأي المشـــهور من الفقهاء ووجوباً بتفسيرات لأقوال بعض قدماء الفقهاء، ومنهم الشـــيخ حسين العلامة (قدّس سره) الذي يتواجد في الصلاة عدد من مقلديه.

وأمام هذا العبء الذي شـــعرتُ به والأخطاء التـــي كنتُ أقع فيها، التمســـتُ الاعتذار مجدّداً من إخواني طلبة العلوم الدينية والأساتذة الذيـــن زكّوني لهذه المهمة، لكنهم أصّروا عليّ أن أســـتمرّ في مهمتي، قائلين أنّ معظم المصلين استحسنوا خطابك وصلاتك وأنّك تتحسّن كلّ أسبوع عن الذي قبله، ولذا يتعيّن عليك الاستمرار.

حاولـــتُ أن أجهد نفسي في التحضير للخطاب يوم الجمعة متخذاً منهج آية الله قاسم في الابتداء بآيات من القرآن الكريم وشرحها، ثمّ الحديث عن الشـــأن العام في البلاد في أهم المواضيع التي مرت بالســـاحة في الأسبوع الماضي.

وكان تفسير الميزان للســـيد الطباطبائي المرجع الأول في تفسير الآيات الكريمة، ثم إضافة أقـــوال من عدة مفسرين مثـــل الفخر الرازي، والقرطبي، والسيد فضل الله في تفسيره من وحي القرآن، وسيد قطب في تفسيره الظلال، وبعد ثلاثة أشهر تقريباً أخذت الأمور تصبح أكثر يُسراً، وبدأ القلق يقـــلّ تدريجياً في أداء الصلاة والخطابة، وقد تزامن ذلك مع تنظيم جلسة أســـبوعية لعدد من طلبة العلوم الدينية، منهم الشـــيخ حمزة الديري، والسيد حيدر الستري، والشيخ حسن سلطان، لتدارس المواضيع التي تحتاج أن نتناولها في خطاب يوم الجمعة، مما سَـــهَّل اختيار المواضيع السياســـية والاجتماعية التـــي أتناولها في الخطاب.

لقد حافظت الصلاة في مسجد الخواجة في المنامة وفي جامع الإمام الصادق (عليه السلام) في الدراز على المصلين الذين كانوا يحضرون خلف سماحة الشيخ عيسى قاسم، ولم أشعر بتغيّب يُذكر.
بعد عدّة أشهر، تمّ توسعة الجامع في الدراز لضيقً المكان على المصلين، واستمر المزيد من الشباب في الإقبال على الحضور، واني شعرت أن ذلك كان ولا زال بفضل ومِنّة من الله وليس باستحقاق منّي، وظلَّ زادي في ذلك الوقت ولا زال هوَ التوكّل على الله سبحانه وتقديم اليسير مما أعطاني وعلّمني، وإنّي لعلى قناعة تامّة أنّه بغير الإعانة الإلهية وتسديده فإنّي غير قادر على القيام بهذه المهمة ونيل القبول من المؤمنين من المصلين.

وفي هذا أقول لنفسي ولإخواني من طلبة العلوم الدينية: إنّ الإخلاص لله والتوكّل عليه هو أكبر زاد ومعين لكم في أداء رسالتكم، وأن تكون هذه الحالة حالة دائمة تتعاهدونها باستمرار، فالإخلاص لله يحتاج إلى مراجعة يومية للاطمئنان بعدم الوقوع في شرك الشيطان وأحابيله.

مضمون الخطاب

كان خطاب الشيخ عيسى خطاباً شاملاً للأمور الدينية المختلفة، القرآنية، الفكرية، المفاهيمية، الأخلاقية، الروحية، الاجتماعية بالإضافة إلى السياسية، وقد حاولت أن اقتدي بهذا المنهج في الخطاب من ناحية المضمون، تلبيةً للحاجات الواقعية التي اقتضت صدور هذا الخطاب من سماحة الشيخ عيسى قاسم.

لقد كان الحديث السياسي سهلاً في نظري قياساً بالخطاب الديني الذي يحتاج إلى الكثير من الجهد في التحضير والرجوع إلى المصادر، لكن من جانب آخر فهو خطاب يضع المتحدث في وجه سلطة تمارس القمع ضد معارضيها ولو لمجرد كلمة يقولونها، وكانت قامة الشيخ

عيسى السـامقة ودقته الكبيرة ومقدرته العالية في اختيار العبارات تفوّت على السـلطة اعتقاله، خصوصاً وأنها لا تجد عليه مستمسكات قانونية.

وقد وجدتُ أنّه ينبغي المحافظة على نفس المستوى من الوضوح بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي كان يمارسه سماحة الشيخ عيسى في المواضيع العامة التي تزخر بها السـاحة في البلاد، وإن أدّى ذلك إلى الاسـتجواب أو الاعتقال، ورأيتُ أنّ ذلك واجـبٌ تقتضيه الخطابة الدينية، خصوصاً وأنني في موقع ينوب عن الشيخ عيسى.
وهذا ما قاد لاحقاً إلى الاسـتجواب والاعتقال بناءً على ظروف الساحة وتطوراتها، خصوصاً وأنّ التحرّك السياسي على الأرض عبر العريضة النخبوية التي قدّمت في سـنة ١٩٩٢، ثم العريضة الشـعبية في سنة ١٩٩٤، والمطالبـات بالعـودة إلى دسـتور ٧٣، والمجلس الوطني المنتخب، قد دفع بالخطاب السـياسي إلى مجـاراة هذا التصور، وقد توليتُ عمليـة المتابعة هذه مع بقية العلمـاء، وخصَّصتُ المزيد من الخطب إلى تهيئة السـاحة إلى التفاعل مع هذه المرحلة، فكانت مفاهيم حقوق الإنسـان، وشرح الدسـتور ومضامينه، وشرح الديمقراطية ومعانيها تُطرح على منبر الجمعة والاحتفال الديني.

ولنشر ثقافـة المطالبة بالحقـوق وتعريف المسـتمعين بمعاني الديمقراطية، حقوق الإنسـان، الحقوق السياسية، الدستور، البرلمان، قمنـا بتجميع خطابات يوم الجمعة وصياغتها في كتيب كل أسـبوع سـميناه (منبر الجمعة)، يتضمن خطابات الشيخ عبد الأمير الجمري "رحمه الله"، والشـيخ حمزة الديري، والسيد حيدر الستري، وعلي سلمان، بالإضافة إلى خطابات دينية غير سياسية للشيخ سليمان المدني "رحمه الله" والشيخ أحمد العصفور وغيرهم.
وسرعان ما استنفرت الأجهزة الأمنية أكثر مما هي مستنفرة، وقامت

باعتقال المسؤولين عن طباعة "منبر الجمعة" في سنة ١٩٩٣، وكان في مقدمتهم الأســـــتاذ المجاهد الحاج أحمد المقابـــــي، ومصادرة أدوات الطباعة، ثم أفرج عنـــــه بعد أيامٍ، لكنّ هذا الاعتقال أدّى إلى أن نتوقّف عن تجميع هذه الخطب حفاظاً على الأخوة.

كيـف انطلقت العريضة النخبوية في ١٩٩٢؟ وما هو موقف الحكم منها؟

كيف انطلقت العريضة النخبوية في ١٩٩٢؟ وما هو موقف الحكم منها؟

تمت كتابة العريضة النخبوية والاتفاق على نصها في الاجتماع الثلاثي بين التيارات (التيار الإسلامي الشيعي، التيار الإسلامي السني، التيار اليساري والعروبي)، وتمّ الاتفاق على أن يقوم كل فريق بجمع التواقيع عليها من الشخصيات التي تنتمي لتياره، وكانت الفئات المستهدفة:

١. الشخصيات السياسية من أعضاء برلمان سابقين وأعضاء وقيادات القوى السياسية.
٢. الوجهاء والشخصيات المجتمعية.
٣. الشخصيات العالمية من حملة شهادات الدكتوراة والماجستير.
٤. الفنانين والأدباء.
٥. العلماء.

وساهمت من جانبنا في المرور على عدد من الشخصيات العلمائية والعلمية والوجهاء لشرح الهدف من العريضة وجمع التواقيع عليها في وسطنا.

لا زلت أتذكر زيارتي للمرحوم الشيخ حسن زين الدين -وهو عضو سابق في المجلس الوطني وخطيب حسيني- فبعد أن فاتحته بالموضوع وكنت غير واثق من موافقته لابتعاده عن الشأن السياسي في السنوات الأخيرة، إلا أن تفاعله كان إيجابياً، وقال: "هذا الحكم أشدّ من فرعون غروراً وتكبراً، حتى فرعون حاور موسى لكن هؤلاء سادين آذانهم عن أي حوار"، قلت له: "نحن علينا أن نسعى والبقية على الله" قال "جيب العريضة" ووقع عليها.

تم جمع أكثـــر من ٣٠٠ توقيع من مختلف الشـــخصيات البحرينية المختلفة غالبيتها من التيار اليســـاري والعروبي والتيار الشـــيعي السياسي، والقليل من التيار السني الديني.

وكانت هذه العريضة هي أول عمل ســـياسي مشترك منذ الإجهاز على هيئة الاتحاد الوطني ســـنة ١٩٥٦ عندما اعتقلـــت قيادتها الممثلة في الهيئة العليا والتي كانت تضم أطياف المجتمع الديني والسياسي في تلك الـــفترة، والموقف الموحد من غالبية أعضاء المجلس الوطني من يرفض قانون أمن الدولة.

لقد خلقت هذه العريضة روحاً وطنيـــة جميلة وبارقة أمل في حراك مجتمعـــي متوحد للمطالبة بالإصلاح الســـياسي والعودة إلى الحياة الدستورية والبرلمانية.

وقد تشـــكل وفد مشترك يمثل الجهات الثلاث لطلب موعد مع الأمير لتسليم العريضة، وهم:

١. الشيخ عبد الأمير الجمري
٢. الشيخ عبد اللطيف المحمود
٣. المحامي حميد صنقور
٤. الأستاذ عبد الوهاب حسين
٥. الشيخ عيسى الجودر
٦. محمد جابر صباح

كممثلين للتيـــارات الثلاثة وللمجتمع بألوانـــه المختلفة، وقد اجتمع الوفد مع الأمير الراحل الشـــيخ عيسى بن ســـلمان بتاريخ ٣ يناير ١٩٩٣.

بعد أن استلم الأمير العريضة أخبر الوفد بأن الحكم عازم على تشكيل مجلسٍ للشـــورى، ولم يعلن حتى ذلك الوقت عن تشـــكيل المجلس رسمياً.

وكان ردّ الوفد أنّ من حقّ الســـلطة أن تعيّن لها مجلس شورى لتنفيذ آرائه، لكن المطلب الذي يتقدّم به الوفد هو مطلب مختلف، وهو العودة إلى تفعيل الدستور وانتخاب المجلس الوطني، وأن هذا تطلع شعبي.

أهمل الحكم العريضة الشـــعبية النخبوية ومضى في برنامجه الخاص بتشكيل مجلس الشورى المعيّن وذي الصلاحيات الاستشارية، وصدر أمر أميري بتشـــكيل المجلس بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٩٢، وعقد أول جلساته بتاريخ ١٦ يناير ١٩٩٣.

في الوقت ذاته اســـتمرت اللقاءات التشاورية بين الأطراف الثلاثة بين فترة وأخـــرى، وبدأت خطوة العريضة الشـــعبية في التبلور كخطوة ثانية، فجاءت فكرة العريضة الشـــعبية لتحمـــل معنى أن المطالبة بالعودة إلى الحياة الدســـتورية والبرلمانية مطلب شعبي وليس فقط مطلباً نخبوياً.

تمّ إعداد مسودة العريضة الشـــعبية والتوافق عليها على أن تطلق في البدء في الأوساط النخبوية اليسارية والسنية قبل أن تدشن في المساجد الشيعية، وقد أطلقت العريضة في شـــهر نوفمبر ١٩٩٤، وتم تحديد يوم جمعـــة لإطلاق جمع التوقيعات في المســـاجد لمن يحضر صلاة الجمعة، على أن تستكمل التوقيعات في أقصر فترة ممكنة لتلافي أن تقوم السلطات بمداهمة التوقيعات واعتقال القائمين عليها.

وقد خص الحديث في تلك الجمعـــة إلى الحديث عن العريضة ودعوة المصلين إلى التوقيع وإلى أخذ أوراق إضافية لتوقيعها من قبل أهاليهم وأقربائهم وأهالي المناطـــق المختلفة بلحاظ أن الصلاة في جامع الأمام

الصادق (عليـــه السلام) في الدراز تجمع العدد الأكبر من المصلين ومن مختلف مناطق البحرين.

كان التوقيع على العريضة يتم بشـــكل كبير وســـلس في المساجد وفي القـــرى والأحياء والمدن عبر فرق عمل أعـــدّت لذلك، وبلغت الأرقام تتصاعد بالآلاف كل يوم، وفي غضونٍ أيام قليلة بلغ عدد الموقعين قرابة ٢٢ ألف مواطـــن، وكان العدد آخذاً في الازديـــاد، وقد فرغت وقتي بأكمله تقريباً لإنجاح التوقيعات الشعبية على العريضة.

أحداث ما قبل انتفاضة الكرامة وشرارة الانطلاقة

أحداث ما قبل انتفاضة الكرامة وشرارة الانطلاقة

في هذه الأثناء، أطلعني الأستاذ عبد الغني المسباح من قرية القدم عن نية عدد من الشباب تنظيم اعتصام صامت وثابت في الساحة الملاصقة لمنطقتهم، والتي تطل على شارع البديع، احتجاجاً على تنظيم مارثون تشارك فيه النساء، وخصوصاً الأجنبيات بلباس غير محتشم، وأخبرني أنّه تم إخبار العلماء بذلك وليس لديهم مانع من ناحية المبدأ، لكنهم أرجعوا الأمر إلى العلماء والأخوة النشطاء في الساحة، لأنهم لا يستطيعون أن يقرّروا وهم خارج الساحة، وجرى هذا الحديث بشكل غير مباشر، ويمكن أن يكون في المسجد وأبديت عدم ممانعة، إذا كان العلماء لديهم موافقة مبدئية لكن بشرط ضبط الاعتصام والمحافظة على سلميته، وجعله ثابتاً غير متحرك، وعدم التصادم مع المشاركين في المارثون، والاكتفاء برفع بوسترات توضّح الاعتراض على إقامة المارثون في المناطق السكنية.

وكانت هذه البساطة في الإقرار لهذا المقترح بدون التشاور مع الأخوة، غلطة كبرى منّي، وقد أخبرتُ الأستاذ عبد الوهاب حسين بنيّة الشباب للاعتصام في ليلة الجمعة، إذ كنّا بصحبة بعض، ولم يكن مرتاحاً من الفكرة، وأبدى تخوّفه وترجيحه لإلغائها إذا أمكن، مراعاةً لظروف العريضة والحاجة إلى التركيز عليها، كان الوقت قد تأخر للطلب من أصحاب الفكرة إلغائها، أو هكذا بدى لي الوضع، وبالرغم من ذلك طلبتُ في يوم الجمعة بعد صلاة الظهر من الأستاذ عبد الغني أن يلغوا الاعتصام إذا أمكن، فأبدى صعوبة ذلك لأنه تم إخبار عدد من المعتصمين، فطلبتُ أن لا يتم التحشيد للاعتصام الذي سيكون ظهراً في حوالي الواحدة والنصف، وأن يقتصر على من سيحضر نتيجة للإخبار، وأن يختصر الوقت بدقائق كتعبير رمزي عن الرفض الشعبي لإقامة

المارثون، فطمئنني بأنه لن يكون إلا الخير إن شاء الله.

أقام الشـــباب الاعتصام بطريقة ســـلمية، لكن حدث احتكاك لفظي بســـيط مع عدد اثنين إلى خمسة من المشـــاركين في المارثون، وتفرّق المعتصمون بعد ذلك بدون تدخّل الشرطة، لكن جهاز المخابرات تعقّب المنظمين واعتقل عدداً من المشاركين في ليلة السبت أو الأحد، وتتابعت الاعتقالات لتصل بعد خمســـة أيام إلى اعتقال قرابة ١٢ شـــخصاً من بينهم الأستاذ عبد الغني، وقد تم تعريضهم إلى التعذيب والوقوف لمدة أيام، وكان الاعتراف المطلوب: من دفعكم للقيام بهذا الاعتصام؟
وبالرغم من أنّ الفكـــرة فكرتهم وقد اعترفوا بذلـــك، إلا أنّ جهاز الاســـتخبارات والعقيد عادل فليفل بالخصوص، كان يطلب الاعتراف على شخصيات أكبر، وربما كان قد وضعني في ذهنه من حادثة وزارة العمل التي جرت قبل عدة أشـــهر واعتقلت على ضوئها لمدة ٢٤ ساعة، حيث قال لي عادل فليفل عند الإفراج عنّي "أي شيء بيصير في البلد أنت المسؤول عندي راح أجيبك".

وهكذا استمر تعذيب بعض الأخوة الصغار، وفُرض عليهم بالتعذيب أن يقولوا أنّ علي ســـلمان هو الذي أمرنا، مع أنّي لم أكن أعرفهم ولم آمرهم، وعلى ضوء هذا الفرض في ذهن العقيد عادل فليفل، تم اعتقالي في فجر الخامس من ديسمبر ١٩٩٤.

استدعاءان واعتقالان

استدعائي الأول تم في الأشـــهر الأولى من وجودي في البحرين بهدف الطلب مني العمل في الاســـتخبارات، ولّما أبديتُ عدم الاستجابة، انتهت المقابلة وخرجت.
وكان الاســـتدعاء الثاني قصيراً ولمدة لا تتجاوز النصف ساعة، وكان لإبلاغي بتهديد أو تنبيه بمناســـبة قرب شهر محرم الحرام، وبلحاظ

إمامتي للصلاة في مسجد الخواجة، حيث كنتُ سألقي كلمةً بعد صلاة العشـــاء كل ليلة، بدءً من ليلة الحادي حتـــى ليلة العاشر من المحرم، وذلك استمراراً لعادة ســـماحة الشيخ عيسى أحمد قاسم بذلك، وكان الضابط الذي تولّى هذا الأمر "المرحوم خالد المعاودة"، بعد أن أدخلت إلى المكتب عنده قال: "يا علي شـــوف فايل مالك صار كبير والآن قادم محرم فلا تتكلم في السياسة". قلت له: "هل هناك شيء ثاني؟" قال: لا.. لكن مثل ما قلت لك. قلت: خير إن شاء الله شكراً.
وألقيتُ كلماتي منذ الحادي حتى العاشر على ما كنتُ قد رسمته بدون تغيير، فهي لم تكن عدائية أبداً.

الاعتقال الأول

جاء على إثر تعرّضي لموضوع العاطلين، وقولي لهم: "اذهبوا إلى وزارة العمل للمطالبة بحقكم في العمل حتى يعرف المسئولون عن مشكلتكم إن مجرد الجلوس بالبيت لا يحل المشكلة".
وكان ذلك في أحد خطب صلاة يـــوم الجمعة في الدراز، وعلى أثرها في يوم الســـبت أو الأحد، تجمّع عدد من العاطلين أمام وزارة العمل في مدينة عيسى، وهو نفس المبنى الحالي، ويُعد هذا التجمع السلمي في تلك الفترة حدثاً كبيراً وجريمة لا تغتفر في وجهة نظر جهاز الاستخبارات والقيادات السياسية.

حدث هذا التجمع في ١٩٩٣ بين الســـاعة التاسعة إلى العاشرة صباحاً، وفي تمام الســـاعة ١٢ ظهراً داهمت قوة مدنية من جهاز الاستخبارات بمساندة قوة أمنية منزلي الذي هو منزل والدتي، وقد تفاجأت بهم في الأعلى في الغرفة التي أسكن فيها. قاموا بتفتيش الغرفة ومصادرة عدد من الأوراق التي تحتوي على بعض الخطب وأســـماء عدد من العلماء وأرقام هواتفهم، واقتادونـــي إلى مبنى المخابرات وأدخلت على عادل فليفل في مكتب ٤٩، وكان برفقته عدد من مرافقيه، ووجّه لي أســـئلة

مؤدّاها أنّي قمت بتحريض العاطـــلين على الذهاب إلى وزارة العمل، وأنّه حدثت فوضى بســـبب هذا التحريض، وإنّي أتحمّل المسؤولية عن ذلك.

وكانت إجاباتي تؤكد حديثي عـــن العاطلين ونصحهم للذهاب هناك للمطالبة بالعمل، حتى يعرف المســـؤولون حجم المشـــكلة، ولستُ مسؤولاً عن أيّ فوضى حدثت.

تعرّضتُ إلى بعض الضرب بأيـــدي مرافقيه بهدف إرهابي وإخافتي وأخذ إقرار مني أنّي مســـؤول عن أحداث وزارة العمل. ووجّهت لي لكمات خلال التحقيق الذي اســـتمر متقطعاً منذ الظهر حتى الثامنة مساءً، وكانت هناك أســـئلة مكتوبة باللغة الانجليزية والعقيد فليفل يترجم هذه الأســـئلة ويســـألها، كما تصادف وجود شخص أجنبي أوروبي في هذه الفترة.

تمّ إيقافي في مبنى المخابرات في زنزانـــة في الطابق الأرضي تلك الليلة. وقد حدثت بعض التجمعات الشـــبابية في منطقة الخميس ومناطق أخرى، وقد تحرّك في طلب الإفراج عنّي ســـماحة الشـــيخ عبد الأمير الجمري والأخوة معه، وطلبوا لقاء وزير الداخلية آنذاك الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة.

وقد أفرج عني بعد مرور ٢٤ ســـاعة مصحوباً بعبارة عادل فليفل: "أي شي بيصير في لبلد أنت المسئول عندي راح أجيبك".

الاعتقال الثاني واندلاع انتفاضة الكرامة

كان من الواضح للمتتبع البصير وذي العين القادرة والعارفة بقراءة المجتمعات أنّ كلّ ظروف ومبررات اندلاع انتفاضة أو ثورة شـــعبية متوفرة في البحرين للأسباب التالية:

١. استمرار سياســـات التهميش في حق الشعب وحرمانه من المشاركة

السياسية في إدارة شـــئونه، خصوصاً وأنّ الشعب البحريني بعموم مكوناته شعب متعلم وحيّ وله تاريخ ووعي سياسي متقد دائماً.
٢. انتشار البطالة بين الشباب.
٣. تدنّي الدخول الفردية وتراجع مســـتوى المعيشة مع ثبات المرتبات وازدياد التضخم سنة بعد سنة.
٤. اســـتمرار مظاهر الفســـاد المالي والإداري والأخلاقي وتصاعد روائحها باستمرار.
٥. مناخ إقليمي يبعث على الأمل في الإصلاح ويساعد على التحرك لنيل الحقوق بعد عودة مجلس الأمة الكويتي.

وكانت هذه العوامل وغيرها من أســـباب الانتفاضة متوفرة وتنتظر الصاعق لانطلاقتها، وقد قدّر الله أن يكون اعتقالي في فجر الخامس من ديسمبر ١٩٩٤ هو الشرارة لانطلاق هذا الغضب الشعبي المكبوت.

وقد تجمّع عدد من المتظاهرين أمام منزلي في البلاد القديم -وكان قيد الإنشاء-، مطالبين بإطلاق سراحي، إلا أنّ قوات الأمن تدخلت لقمعهم. اســـتمرت التظاهرات في أوقات مختلفة من البلاد، كان أهمها تأثيراً ذهاب المتظاهرين إلى العاصمة المنامة.

قامت وكالات الأنبـــاء بتغطية الحدث، وفي مقدمتها رويترز، وتداولته بعض الإذاعات الشـــهيرة مثل بي بـــي سي، والمؤثرة في البحرين مثل راديو طهران، واســـتمرت التظاهرات بشكل يومي، وأصيب عدد من المتظاهرين بجروح جراء الاســـتخدام المفـــرط للقوة، واعتقل أعداد متزايدة مـــن المتظاهرين يوماً بعد آخر حتى جاء يوم ١٦ ديســـمبر ١٩٩٤.

توجّه المتظاهرون ناحية منطقة الســـيف انطلاقاً من قرية السنابس، وكان القادة الخليجيـــون يعقدون مؤتمر القمة لدول مجلس التعاون

الخليج العربي في فندق المريديان سابقاً، وهو يبعد قرابة الثلاثة كيلومتر من أماكن التظاهرات، وقد حلّقت الطائرات المروحية فوق رؤوس المتظاهرين، واستخدمت القوة المفرطة ضد المتظاهرين السلميين مما أدى إلى سقوط أوّل شهيدين في انتفاضة الكرامة هما:

١. هاني خميس من منطقة السنابس، وهو في ٢٤ من عمره.
٢. هاني الوسطي من منطقة جدحفص، وهو في ٢٢ من عمره.

كما أصيب عدد من الجرحى، وازداد عدد المعتقلين مما وسّع من دائرة الاحتجاجات، ثم أخذت بعد ذلك بُعداً إضافياً آخر أكبر من المطالبة بإطلاق سراحي، وهو الغضب من قتل المتظاهرين.

وقد قرأ العديد من أبناء الشعب والمراقبين بأنّ الاعتقال جاء كردّ فعل للسلطة على المطالبة المتزايدة بالإصلاح السياسي، وردٍّ مباشر على خطوة التوقيع للعريضة الشعبية التي لعبت دوراً محورياً.

إنّ هذه الأجواء مهّدت إلى أن تتبنّى الجماهير المنتفضة المطلب السياسي "العودة للحياة الدستورية والبرلمانية"، حتى أصبح شعار "البرلمان هو الحل" يُكتب بجانب شعارات المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين وإدانة النظام وقتله الشهداء، كما زيّنت الجدران صور الشهداء والمعتقلين.

إنّ التركيز على المطالب السياسية أعطى الانتفاضة بُعدّ أعمق من المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين، كما أعطاها زخماً أكبر من حركة وثورة عاطفية ستخمد خلال أيام، وجاء سقوط الشهداء كوقود يمدّ هذه الانتفاضة بالطاقة للتحرك والسير إلى الأمام.

تفاصيل الاعتقال والإبعاد في ٥ ديسمبر ١٩٩٤

في تمام الساعة الثانية بعد منتصف الليل تم مداهمة منزلي أعضاء جهاز الاستخبارات البحرينية مصحوبين بأعداد كبيرة من قوات الأمن

كانت تحيـــط بالمنزل وبمفارق وطرقات القريـــة المؤدية إلى المنزل، وقاموا باعتقـــالي واعتقال جارٍ لنا وصديق لي وهو إبراهيم حســـن جاسم.
وقـــد تمّ اقتيادي إلى مبنـــى التحقيقات الجنائية في "القلعة" قســـم المكاتب.
لـــدى وصولي إلى المكاتب التي يجري فيها التحقيق تم اســـتلام ما في جيبي من محتويات وكانت: رخصة قيادة الســـيارة، خاتم فضة، عدد قليل من الدنانير.
وضعت في نهاية الممر للمكاتب حيث توجد خزانات خشـــبية بارتفاع المتر، يفصل هذه الخزانات عن بقية الممر باب مغلق، وكان المتبقي من الأرض التي كانت مفروشة بسجاد رديء النوعية وقديم حوالي متر * مترين. وهذا هو المكان الذي ســـأقضي فيه الثلاثة أسابيع الأولى من الاعتقال.
أخبرني الضابط المناوب "أنّ الضباط يريدوني وسيأتون في الصباح".
البرد القارس في شـــهر ديسمبر، وما يترقبني من تحقيق، وعدم وجود ســـوى بطانية بدون وســـادة، ســـلب النوم من عيني حتى مجيء المحققين.
توضأت للصلاة في حمامـــات كانت في نهاية الممر من الجهة الجنوبية، وأنا في الجهة الشمالية من الممر، وصليت في مكان احتجازي.
في حوالي الســـاعة الثامنة صباحاً قاموا بإدخالي على الضابط المحقق، وكانت الأســـئلة تتمحور حول حادثة الماراثـــون، وأنّ المعتقلين قد اعترفوا بأني من وجهتهـــم إلى القيام بهذا الاعتصام، ولّما أنكرت هذه التهم قام أحد الموجوديـــن بصفعي عدة صفعات على وجهي، وتكرّر هذا الأمر بقيّة جلســـات التحقيق التي اســـتمرت طوال اليوم حتى الساعة العاشرة مســـاءً، وكانت بعض جلسات التحقيق تجري وعيني معصبة، و"الأفكري" في يدي إلى الخلـــف أو الأمام، وبعضها مفتوح

العينين، وكنت في أغلب فترات التحقيق واقف على قدمي.
وقد أعطيت أوامر للشرطي الذي يقف على نهاية الممر في حراستي بمنعي من الجلوس، واستمريت في الوقوف منذ الساعة الثامنة صباحاً حتى العاشرة ليلاً.
في جلسة التحقيق الثانية قاموا بمواجهتي باعتراف لشابين من المعتقلين لم تكن تربطني بهما صلة من قبل، وقدّما اعترافات لا أساس لها من الصحة عن لقائي بهم في المسجد، وأنّي وجهتهما إلى القيام بالاعتصام، وكان آثار الخوف والارتجاف لعدم قدرتهم على الوقوف من شدة التعذيب واضحة عليهما.
وعندما سألني ضابط التحقيق ما قولك لقد اعترفوا عليك، فقلت: يبدو أنهما مجبران على ذلك وبدى عليهما التعب والإعياء. فقال: نحن لم نعذبهم ولم نجبرهم.
فقلت: ليس لي علاقة خاصة بهم، وإذا كانوا يأتون للصلاة في المسجد ضمن المئات فهذا لا يجعلني أعرفهم أكثر من غيرهم، وأنا لم أتحدث معهما في شأن المارثون ولا غيره.
أمام هذا النوع من الإجابات كنتُ أتلقّى المزيد من الصفع والضرب وإعادتي إلى نهاية الممر حيث مكان توقيفي وإبقائي معصوب العينين ومقيداً بالأفكري ويداي إلى الخلف.
وبعد عدّة جلسات استجواب، وفي حوالي الساعة الثامنة أو التاسعة ليلاً، قاموا بإحضاري لغرفة التحقيق ورفع العصابة عن عيني، وشاهدتُ أحد المنظمين للاعتصام في زاوية من الغرفة حيث كان يرتجف من البرد والضعف، وكانت آثار التعذيب واضحة عليه، فقد أجبر على الوقوف قرابة الخمس أيام بدون نوم بالإضافة إلى وجبات الضرب.
ووجه له الضابط المسؤول السؤال التالي: من الذي حرّضك على القيام بالاعتصام؟

فسكت ولم يجب. كرّر الضابط السؤال فلم يجب.
أمـــر الضابط المحقق بإخراجي من الغرفـــة، وأُخذت إلى نهاية الممر، والذي لا يبعد عن غرفة التحقيق ســـوى مســـافة قصيرة لا تتجاوز العشرة أمتار. وما إنْ وصلت إلى نهاية الممر حيث التوقيف حتى سمعتُ صوت ذلك الشـــخص يتصاعد بالصياح والصراخ من جراء الضرب والتعذيب، استمرّ ذلك حوالي الربع ساعة، بعدها هدأت الأصوات.
بعد ســـاعة تم إرجاعي لغرفة التحقيق نفســـها، وتم مواجهتي مرة أخرى بذلك الشخص، سأله المحقق مجدداً: من الذي حرّضك على القيام بالاعتصام؟ وبعد تردد وصمت، قال: الشيخ علي سلمان.
أمر المحقق بإخراجه، ووجّه الكلام لي: لقد ســـمعت بنفسك ما قاله، أنت الذي حرضتهم، وكلّهـــم اعترفوا عليك، وممكن اجيبهم يعترفون أمامك.
أجبت: إذا كان كذلك فإنّي علمـــتُ بالاعتصام ولم أوقفه، ونصحتهم بتجنّب ذلك، وعند إصرارهم أوصيتهم بالســـلمية وتجنّب الاصطدام بالمشاركين في الماراثون.

وجد المحقق أنّ في ذلك اعترافاً كافياً لجعلي مسؤولاً عن الحادثة، وأمر بأخذي إلى الغرفة المجاورة لتسجيل إفادتي.
أخذوني إلى الغرفة الأخرى وكان المســـؤول عن كتابة الإفادة ضابط أردني الجنسية اســـمه محمد عويد ويسميه الشباب المعتقلون "كاتب الوحي" لتخصصه في كتابة الإفادات.
أعطوني ورقة وقلم وســـجلت فيها إفادتـــي. تجادلت حول بعض الفقرات مع محمد عويد واســـتقرّت الإفادة على مضمون "أنّي اطّلعت على نيّـــة القيام بالاعتصام في صبـــاح الجمعة ٢٥ نوفمبر ١٩٩٤ من منشـــور معلّق على لوحة الاعلانات في مســـجد "ناصر الدين"، وهو المســـجد المحاذي لمنزلي في الخميس، وحيث أصلّي بشكل يومي صلاة

الفجر فيه، وأنّي نصحت الشـــباب المحتملين للمشاركة في الاعتصام بســـلمية الاعتصام وعـــدم التصادم والاحتكاك مع المشـــاركين في الماراثون".

وطلبتُ من محمـــد عويد بناءً على هذه الإفـــادة أن يوقف التحقيق والتعذيب مع الشـــباب بما أنّني أتحمّل المسؤولية، فأجابني "ما عليك من الشباب".

توقّف التحقيق في حوالي الســـاعة العـــاشرة أو الحادية عشرة ليلاً، وسُمح لي بعدها بالصلاة والعشاء والجلوس، وتوقفت أصوات الصراخ والتعذيـــب من المعتقلين التي كانت تصلني أثناء جلســـات التحقيق، والتي تقام لهم في هذه المكاتب مصحوبة بالضرب والتعليق على شكل الفلقة، وهو أسلوب شائع استخدامه في تلك الأيام.

حضر العقيـــد عادل فليفـــل في صباح ٥ ديســـمبر ١٩٩٤ إلى مكتب التحقيق وقال أنّ القضية ليست لديّ، لكنّي أتابع التحقيق، في نوع من التهديـــد والتخويف بأنّ القضية يمكن أن تُحوَّل إلى جهاز أمن الدولة، وبالتالي ســـتتخيّر الاتهامات والتوقيف استناداً إلى قانون أمن الدولة، مما يعني توقيف مفتوح لمدة ثلاث سنوات وأحكام قاسية.

المحكمة والتجديد

أخذنا إلى المحكمة أنا وعشرة من الشباب في باص صغير أمام ما يسمى بقاضي التحقيق، ليعيد هناك ســـؤالنا وتسجيل إفاداتنا مجدّداً، وكان القاضي هو المرحوم سعد الشملان.

البعض من المعتقلين أشاروا لتعرّضهم للتعذيب وأنّ إفادتهم انتزعت تحت الإكراه، لكن تمّ تجاهل هذه الإفادات، ثم أمر بتجديد حبسنا.

أعيد الشباب إلى ســـجن القلعة القديم في الزنزانة رقم (٣١) و(٣٢)، وتمّ إعادتي أنا إلى نهاية الممـــر في مكاتب التحقيق، حيث بقيت حوالي

ثلاثة أسـابيع قبل أن أُنقـل إلى الزنزانة رقـم (٣٠) مجاوراً إلى الزنزانتين اللتين وُضع فيهما بقية المعتقلين، وهناك سُمح لي بالحصول على القرآن الكريم بعد رفض هذا الطلب طوال فترة وجودي في سجن المكاتب.

عرض الإفراج مقابل سحب توقيعي من العريضة الشعبية

بعد حوالي عشرة أيام من التوقيف، أخذوني في يوم ٥ ديسمبر ليلاً إلى المكتب الذي دوّنت فيه إفادتـي، وكان في المكتب العقيد عادل فليفل، سمح لي بالجلوس على كرسي مقابل المكتب وأمر لي بكوبٍ من الشاي، ثم قال مازحاً: شوف احنا نحترمك يا الشيخ، أجبته: أهلاً وسهلاً يا أبا حسن، قال: ما رأيك أن تسحب توقيعك على العريضة وخليك متعاون مع الأمير حتى تنتهي هذه القضية، قلـت: أنا متعاون مع الأمير عبر التواصل مع الشـخصيات الأخرى وتقديم النصيحة والمقترحات التي تؤدي إلى تطوير البلاد، وأرى أنّ التوقيع على العريضة عمل سـلمي ومشروع وهو في خدمة البلاد. قال: يعني ما راح تسـحب توقيعك؟ قلت: لا هذا عمل مشروع وإيجابي.
انتهت المقابلة عند هذا الحد، وقاموا بإعادتي بعد ذلك.

تسجيل الإفادة بالفيديو

أثنـاء احتجازي في مكاتب التحقيقات أخذونـي إلى مبنى المخابرات العامة مع المجموعة العاملة مع العقيد عـادل فليفل، وكان يصحبه شـخص، وتمّ تصويري فيديو وأنا أقرأ نصّ إفادتي التي كتبتها في التحقيقات، ولكن بعد الإفـراج عني وترحيلي تبيّن أنّهم لم يبثوا هذه التسجيلات التي تمّت لعدد من المعتقلين في القضية معي أيضاً.

الحبس الانفرادي والمعلومات

بقيتُ طـــوال فترة الاعتقال الممتدة بين ٥ ديســـمبر ١٩٩٤ حتى ١٥ ينايـــر ١٩٩٥ في الحبس الانفـــرادي ثلاث أســـابيع تقريباً في ممر المكاتـــب، وبقية المـــدة في الزنزانة (٣٠) من ســـجن القلعة، لكنّي اســـتطعت أن أتعرّف على طبيعة ما يجري في خارج السجن من خلال أحاديث الشرطة مع بعضهم البعض، والأحاديث في الأجهزة اللاسلكية التي كانوا يتحدثون فيها، ومن كثرة تحليق الطائرة المروحية، وتزايد أعداد المعتقلين.

وعندما انتقلت إلى ســـجن القلعة صباحاً، عرف بقيّة الشـــباب أنّي أصبحتُ في الزنزانـــة المجاورة لهم وأخـــذوا يحدّثوني عبر فتحات التهوية.

نجح التواصل، ومعـــه عرفت أكثر عن تطـــورات الأوضاع خارج السجن، وقد طلبتُ من الأخوة أن يبلّغوا عنّي أنّي لا أرضى أن يتعرّض أحد للأذى بســـبب المطالبة بإطلاق سراحي، أما مطالبتهم بحقوقهم فهذا شأنهم وحقّهم، لكنّ الشـــباب نصحوني بعدم نقل أيّ رسالة، وترك الأمر عند القيادة التي في خارج السجن، فهي المُطلّعة على الأمور أكثر منّي، وهي التي تقدّر الفعل المناسب.

لم تكن الزنزانات مـــزوّدة بدورة مياه، وكان الذي يحتاج إلى دورات المياه ينتظر دوره ليأخذه شرطي من الزنزانة إلى تلك الدوارات، وكانوا يحرصون على عدم التقائي بأحد أثناء نقلي لدورات المياه.

كانـــت زنزانتي بالقرب من مكتب مدير الســـجن، وكان يكتب لوحة ملصقة على مكتبه أرقام توضح عدد النزلاء، وكنت أتمكّن من قراءتها عند خروجي من الزنزانة إلى دورات المياه، وكانت تعطيني مؤشراً على ازدياد متســـارع في أعداد المعتقلين، بالإضافة إلى أصوات صياح بعض المعتقلين الذين يخضعون حســـب الظاهر للتعذيب تصل إلى مسامعي

خصوصاً في الفترات المسائية.

بقيتُ طوال هذه الأربعين يوماً بـــدون أيّ اتصال بالعالم الخارجي، فلم يُســـمح لي بالحصول على أيّ زيارة لأهلي، ولم يكن في ذلك الوقت يُسمح لأحد بالاتصال بأهله، وهكذا المجموعة التي معي أيضاً، كما لم يســـمح لي بالخروج من الزنزانة للمشي في الفنس طوال هذه الفترة. وكان هذا النوع من الاحتجاز ومنع الزيارة أمر معتاد في تلك الفترة.

الإبعاد

في حوالي الثامنة مـــن صباح يوم ١٥ ينايـــر ١٩٩٥، دخل الزنزانة شـــخص بلباس مدني من المجموعة العاملة مـــع العقيد عادل فليفل وطلب منّي أن أجمع حاجياتي، ولم يكن عندي غير كيس فيه ملابسي الدينية. طلب منّي لبس العمامة فقلت له لقد تفككت بفعل تفتيشها من قبل شرطة السجن، ولا يمكن أن أصلحها لعدم معرفتي.

لبســـتُ ثيابي الدينية ووضعت على رأسي القلنســـوة، وتم أخذي في سيارة من ســـجن القلعة إلى مبني المخابرات الذي يقع في نفس مجمع قلعة البحرين ومقر وزارة الداخليـــة، تلقاني في أحد المكاتب العقيد عادل فليفل.

قال: صار لك فرج يا شيخ.

قلت: خير إن شاء الله.

قال: هو نصف فرج لكن أحسن من السجن.

قلت: خير إن شاء الله.

قال: راح نبعدك كم يوم عن الـــبلاد حتى تهدأ الأوضاع وبعدين الله يفرجها، وأنت لديك الخيار بتروح إيران أو سوريا أو لبنان اختار أي دولة.

قلت: بس أنا لا أرغب في السفر.

قال: عاد شـــيخ هذي غير ممكن، هناك قرار من فوق بإبعادك وسينفذ الآن.
قلت: إذا كنتم قرّرتم إبعادي فاختاروا أنتم البلاد التي ســـتبعدونني لها.
قال: الأنسب سوريا، سوف نرتب لك الآن تذاكر سفر.
قلت: الأمر بيدك، أنا أرغب في البقاء في بلادي.
بعد انتظار حوالي ســـاعة ونصف تمّ اصطحابي في سيارة مدنية إلى مطـــار البحرين الدولي وأدخلوني لقاعة التشريفات الرئيســـية التي يســـتقبل فيها كبار الضيوف ويودعون، وكان في القاعة العقيد عادل فليفل، قال: ما حصلنا تذاكر لســـوريا اليوم لكـــن وفرنا تذاكر إلى الامارات، ومن هناك انت تقدر تروح إلى ســـوريا. قلت له: خير إن شاء الله
قال مازحاً: ماذا تريد يا شـــيخ أنت في قاعة التشريفات. أنت يبيّن عليك طيّب بس جماعتك مخربينك، قلت: الله يصلح الأحوال.
وبعد انتظار قرابة الســـاعة أعطوني جواز سفري الذي كان محتجزاً عند جهاز المخابرات منذ اعتقالي الأول وأخذوني بالســـيارة إلى سلّم الطائرة.

عنـــد دخولي الطائرة في طريقـــي إلى المقعد في الدرجة الســـياحية، استقبلني الشـــيخ حمزة الديري مع السيد حيدر الستري بالأحضان والاستبشـــار قائلاً: الحمد لله، كنّا نظنك استشهدت بسبب رفضهم المستميت لأيّ طلبات للاتصال بك لمجرد الاطمئنان عليك.
وقد تجاذبنا أطـــراف الحديث أثناء الرحلـــة، وأطلعوني من قبلهم بموجز لما حدث في الساحة منذ اعتقالي حتى يوم الإبعاد.
وكان الشـــيخ حمزة الديري والســـيد حيدر الستري قد اقتيدا من منزلهما إلى المطار مباشرة بدون أن يتمّ اعتقالهما كما حدث معي.

الشهداء والمعتقلون

تداخـــل اعتقالي مـــع الانتفاضة وأحداثها جعلني أشـــعر بنوع من المسؤولية تجاه الشـــهداء والمعتقلين والجرحى والمهجرين، حيث لا تبارح صور عدد من الشهداء مخيلتي مهما تطاول الزمن، فصورة عبد القادر الفـــتلاوي وهو في لباس العرس الذي استشـــهد بعده بمدة قصيرة، ووجوه هاني خميس وهاني الوســـطي وحميد قاسم ونضال النشابة وغيرهم تتمثل لي بشـــكل دائم في مخيلتي وأنا في لندن وبعد العودة إلى البحرين.

هذه المشـــاعر دفعتني للتفكير نحو خيارات مؤدّاها أنّي أصبحتُ ملكاً لهذه التضحيات والعذابات أكثر مما أملك نفسي، ولذا فإنّي أجدُ أنّه من واجبي أن أهب نفسي إلى العمـــل للقضية التي ضحّى من أجلها هؤلاء الشهداء والمعتقلين.

وكان كلّ منظـــر جميل للطبيعة في لندن وأوروبا، وأي شيء يبعث على الفرح أصبح عندي مشوب بالنغص على الضحايا. وأتذكر أنّ قلبي كان يشـــعر بالانقباض الدائم خلال الست سنوات التي قضيتها هناك، ولم أتحرّر من هذا الشـــعور إلا في ٥ يناير ٢٠٠١، وهو اليوم الذي أطلق فيه سراح الأستاذ عبد الوهاب وبقية الأخوة المعتقلين.

البذرة الأولى لتأسيس الوفاق
وأجواء العام ٢٠٠١

البذرة الأولى لتأسيس الوفاق وأجواء العام ٢٠٠١

بعد إطلاق سراح المعتقلين جميعاً وعودتي من لندن، استأنفنا الاجتماعات لإدارة العمل السياسي من النقطة التي كانت قبل اعتقالي، فعدنا للاجتماع في منزل الأستاذ عبد الوهاب حسين، الأستاذ حسن مشيمع، الشيخ حسن سلطان، الشيخ حسين الديهي، السيد ابراهيم السيد عدنان، والذي توقف عن الحضور بعد فترة لتقتصر المجموعة على الأربعة أخوة وأنا.

وكنا نعقد جلسات غير منتظمة مع الشيخ الجمري، الذي انضمّ إلى تشكيل كبار العلماء بمعيّة الشيخ عيسى قاسم والسيد عبد الله الغريفي والشيخ عبد الحسين الستري والشيخ محمد صالح الربيعي والشيخ حسين نجاتي، كما كنا نلتقي في شكل غير منتظم مع الشيخ عيسى قاسم والسيد عبد الله الغريفي.

ومن خلال هذه الاجتماعات بدى واضحاً أنّ صيغة العمل التي كانت قبل الانتفاضة والتي تجمع في إرادتها الشأن الديني والسياسي؛ أخذ في الانفصال عملياً عبر مزيد من التخصص في مجموعة سياسية نمثلها نحن الخمسة، ومجموعة دينية يمثلها هيئة كبار العلماء، وبدى أن هناك حاجة إلى التنسيق بين هاتين المجموعتين ورسم حدود العمل والصلاحيات بينهم.

وكانت هذه النقطة هي أحد المواضيع التي ناقشناها مبكراً بعد عودتي من لندن، ومع وضوح أن كبار العلماء بما فيهم الشيخ الجمري "رحمه الله" لن يتصدوا إلى العمل السياسي اليومي؛ بدأنا نفكّر نحن الخمسة مع بقية الأخوة المتصدّين والمساهمين في صدارة الانتفاضة في الكيفية التي سندبّر بها العمل السياسي في المرحلة الحالية والقادمة، ومن هذه الاجتماعات التي توسع حضورها انبثقت فكرة

تأسيس جمعية سياسية.

واستمر النقاش عدة أشهر بين فكرتين أساسيتين: فكرة البقاء كتيار سياسي له أذرع شعبية مختلفة بدون التحول إلى جمعية سياسية (حزب سياسي) كالأحزاب المعتادة، وذلك لعدم الوقوع في سلبيات الأحزاب وأهمها تحول الحزب إلى مجموعة نخبوية تنفصل عن الجماهير والأمة شيئاً فشيئاً، وبالتالي تفقد زخمها الشعبي وقوتها، وكانت تجربة إدارة العمل الناجحة قبل الانتفاضة تحفز أصحاب هذا الرأي وتدعم حججهم في ضرورة الاستمرار في نفس الطريقة وتطويرها، وكان يتزعم هذا الاتجاه الأستاذ عبد الوهاب حسين.

في الوقت الذي مال معظم الأخوة إلى ضرورة تأسيس كيان سياسي مادامت الظروف الجديدة تسمح بذلك، وأن أسلوب الإدارة في التسعينات كان مناسباً إلى تلك الظروف، أما بعد الميثاق فإنّ الظروف تغيّرت ويجب أخذها في الحسبان، وكتبت أوراق لدعم وجهتي النظر، وبعد عدة جلسات تَنَقّل عقدها في بيوت عدد من الأخوة، وبعد استشارة الشيخ الجمري والشيخ عيسى والسيد الغريفي، استقرّ الرأي على الشروع في تشكيل جمعية سياسية، وقد ساعد في هذا التوجه تشكيل جمعية العمل الوطني "وعد".

بعد الانتهاء من أصل قرار انشاء كيان سياسي للتيار، عُقدت عدّة اجتماعات حول أمور منها ممّن ستتكوّن الجمعية السياسية، وهل ستكون إسلامية الهوية أم لا، وهل ستكون مفتوحة للشيعة والسنة وغير الإسلاميين.

وقد كان الواقع أسرع في حركته من التساؤلات والتغييرات، وان الإمكانية الواقعية والمحلية هي تشكيل جمعية مفتوحة لكلّ المواطنين سنة وشيعة وإسلاميين وليبراليين، لكن بحكم الواقع في البحرين والمنطقة، والذي تسالمنا له، فإنّ الذين سينظمون لها هم الإسلاميين

الشيعة، فاللبراليين سبق وأن شـــكّلوا جمعيتهم، والجمعيات السنية لها جمعياتها الخيرية التي تستبطن جمعيات وكيانات سياسية جنينية فيها، وعلى ضوء هذا الواقع بادر الأخوة في التأسيس على أن تجمع هذه الجمعية على الأقل ألوان الطيف الشـــيعي، إذا تعذر أن تنظم مختلف الأطياف المذهبية والأيدلوجية المكوّنة لمجتمع البحرين، فتكونت لبنات الوفاق الأولى من:

١. التيار المنتمي إلى الحالة العلمائية والذي أُحسب منهم.
٢. التيـــار الشيرازي المنتمي لمرجعية آية الله العظمى الســـيد محمد الشيرازي (قدّس سره).
٣. الشخصيات المحسوبة على حركة أحرار البحرين.
٤. شخصيات مستقلة ممثلة لأنفسها وطبقاتها الاجتماعية المختلفة.
٥. شخصيات شبابية من عامة الناس.

وقد جمع الأخـــوة موافقة ١١٦ على أن يكونوا المتقدمين لتأســـيس "جمعية سياســـية" واختاروا لها اســـم "جمعيـــة الوفاق الوطني الإسلامية" بعد تردّد في إضافة اســـم الإسلامية من عدمه، لكن الرأي الغالب اتّجه إلى إضافته، على أن لا تضاف تســـمية أو مواد تحدد هوية الجمعية بأنها تنتمي إلى مذهب أهل البيت (عليهم السلام).

ســـافرتُ أنا في هذه الأثناء إلى لندن في رحلة علاج مع المرحوم محمد باقر الأعضب المصاب بالسرطان، ولم أحضر قرارات اختيار الاسم ولا تقديم الأوراق إلى وزارة العمل الشـــؤون الاجتماعية، وتشكلت لجنة برئاسة الأســـتاذ عبد الوهاب حسين لإدارة الجمعية تحت التأسيس واستكمال تسجيل الجمعية بشكل رســـمي، وبعد عودتي من رحلة العلاج التي اســـتمرت قرابة الشهر أضفت من قبل الأخوة إلى الإدارة المؤقتة برئاســـة الأســـتاذ عبد الوهاب حسين وحضرت أوّل اجتماع للإدارة المؤقتة في منزل الدكتور عبد الجليل السنكيس.

انتخاب إدارة الوفاق الأولى

في جانب آخر استمرت لقاءاتنا نحن الخمسة في منزل الأستاذ حسن مشيمع وفي أحد هذه الاجتماعات برز توجه إلى أن يتولى الأستاذ عبد الوهاب حسين رئاسة جمعية التوعية الإسلامية ذات الاهتمام الديني الثقافي بعد حلّها في سنة ١٩٨٤، على أن يتصدّى علي سلمان إلى العمل السياسي في الوفاق.

حصلت الوفاق على الموافقة الرسمية وأشهرت في الجريدة الرسمية في ٧ نوفمبر ٢٠٠١، وعقدت بعد هذا الإشهار أول انتخابات عامة في الوفاق وانتخب المؤسسون الـ١١٦ أعضاء مجلس الإدارة الأول والمكوّن من أحد عشر عضو هم:

١. أستاذ حسن مشيمع.
٢. الشيخ عبد النبي الدرازي.
٣. الدكتور نزار البحارنة.
٤. الدكتور عبد علي محمد حسن.
٥. المحامي عبد الشهيد خلف.
٦. الشيخ جاسم الخياط.
٧. الدكتور عبد الجليل السنكيس.
٨. المهندس جواد فيروز.
٩. الشيخ حسين الديهي.
١٠. علي سلمان

وفي أوّل اجتماع لمجلس الإدارة الذي عقد برئاسة أكبر الأعضاء منّا، تمّ انتخاب علي سلمان رئيساً لمجلس إدارة الوفاق، والأستاذ حسن مشيمع نائباً لرئيس مجلس إدارة الوفاق، كما تمّ توزيع بقيّة المسؤوليات على أعضاء مجلس الإدارة.

سنة ٢٠٠١

كان الجو الإيجابي هو السائد على الأجواء السياسية في سنة ٢٠٠١، وكانت المؤسسات السياسية تتكوّن واحدة تلو الأخرى ممثلة للتيارات المختلفة التي كانت تعمل بشكل سري أو بشكل شعبي غير مؤسسي قبل التصويت على الميثاق، وكان الوجود السياسي وتأسيسه الرسمي جوّاً عاماً كاسحاً أكثر من كونه قراراً رسمياً، فبعد عودة كبار المعارضين السياسيين وبأسماء كبيرة في العمل السياسي في البحرين أمثال عبد الرحمن النعيمي وأحمد الذوادي وخروج العلامة الجمري وأصحاب المبادرة الأستاذ عبد الوهاب حسين والأستاذ حسن والشيخ الديهي والشيخ حسن سلطان من المعتقل، وعودة الدكتور سعيد الشهابي ومنصور الجمري، امتلأت الساحة بقامات سياسية باشرت عملها السياسي مباشرة دون انتظار تقنين قانوني لعملها، مما أوجد حلاً رسمياً مؤقتاً لواقع قائم عبر تسجيل هذه الوجودات تحت قانون الجمعيات الأهلية مع تجميد المادة (١٨) من هذا القانون، والتي تحضر الاشتغال بالعمل السياسي.

كما تأسست الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، وظهر العمل النقابي، وأخذت المزيد من جمعيات المجتمع المدني في الظهور والعمل في المجتمع.

كانت معظم الكيانات السياسية وليدة ومتواضعة الإمكانيات المالية، وفي طور تكوين نفسها وتنظيم عملها المؤسساتي الجديد.

تداخل اعتقالي مع الانتفاضة وأحداثها جعلني أشعر بنوع من المسؤولية تجاه الشهداء والمعتقلين والجرحى والمهجرين، حيث لا تبارح صور عدد من الشهداء مخيلتي مهما تطاول الزمن، فصورة عبد القادر الفتلاوي وهو في لباس العرس الذي استشهد بعده بمدة قصيرة، ووجوه هاني خميس وهاني الوسطي وحميد قاسم ونضال النشابة وغيرهم تتمثل لي بشكل دائم في مخيلتي وأنا في لندن وبعد العودة إلى البحرين.

هذه المشاعر دفعتني للتفكير نحو خيارات مؤدّاها أنّي أصبحتُ ملكاً لهذه التضحيات والعذابات أكثر مما أملك نفسي، ولذا فإنّي أجدُ أنّه من واجبي أن أهب نفسي إلى العمل للقضية التي ضحّى من أجلها هؤلاء الشهداء والمعتقلين.

الشيخ علي سلمان

جمعية الوفاق الوطني الإسلامية
AL-Wefaq National Islamic Society